تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان(دراسة في الجغرافية السياسية)

م.د احمد جاجان عباب حمد

معهد اعداد المعلمات / كركوك

تاريخ استلام البحث / ٢٠١٨/١/١٨ تاريخ قبول النشر/ ٢٠١٨/٣/٥

الملخص

واصبح مشروع سد النهضة الاثيوبي مثار جدل واسع بين اوساط الرأي العام المصري لما يسببه من تأثير واضح على حصة مصر المائية من مياه نهر النيل حيث اقدمت اثيوبيا على وضع حجر الاساس لمشروع سد النهضة عام ٢٠١١ بعد ثلاثة اشهر من الثورة المصرية وقد كانت مصر في ذلك الوقت في اوج عثرتها وتخبطها السياسي في شؤنها الداخلية ، وتعاقب الأنظمة السياسية المحلية على مصر مما ادى ذلك الى حدوث حاله من الارتباك والتخبط في عدم وضوح الرؤية الكلية للتعامل مع الازمه ، وقد اعطا هذا الامر لأثيوبيا مساحه كبيره في المناورة وفي المفاوضات لإنجاز قدر كبير من السد .

وبما ان نهر النيل يجمع في طياته كثير من عناصر الخلاف بين الدول المشاطئة له وتمر مياهه في اقاليم احدى عشرة دوله تتباين فيما بينها تباينا كبيرا من حيث عدد السكان ومساحة الدولة وفي اعتمادهم على مياهه ، فمن بين الدول يمثل فيها النهر المورد الوحيد تقريبا للمياه ، ومن ثم الحياة كمصر التي يعتمد سكانها فيما يربو على ٩٥% من احتياجاتهم من المياه عليه قديما وحديثا و اخرى كغالبية دول المنابع لا تعاني من قلة المياه وانما من افراط الماء وكثرته الى الحد الذي يجعل نهر واحد في دوله واحده من هذه الدول يلقي في المحيط سنويا ما يزيد على عشرين مره مثل حصة المياه التي تحصل عليها مصر من نهر النيل وهذه الدول لا تستخدم الا قدرا ضئيلا من اجمالي مواردها المائية المتجددة، فأثيوبيا تستهلك نحو ١% ، وكينيا ٢% وتنزانيه ٣% ، والكونغو ١% وبوروندي ٥%[١].

مشكلة البحث

ينطلق البحث في تحليله لمشكلة الصراع الاثيوبي – المصري حول سد النهضة وما يسببه من تأثير سلبي على حصة مصر والسودان المائية من خلال التساؤلات التالية:

١- ماهي الاثار الجيوبولتيكية التي يحدثها سد النهضة الاثيوبي بالنسبة لدول حوض النيل خصوصا دولتي الممر والمصب مصر والسودان؟

٢- كيف يمكن ان يزيد انشاء سد النهضة من المخاطر على الأمن المائي والقومي العربي لمصر والسودان؟

٣- ماهي الافتراضات والمبادرات التي تم تقديمها من اجل حسم الخلاف بين الاطراف المتنازعة اثيوبيا ومصر والسودان ؟

فرضية البحث

تتمثل الفروض العلمية لتساؤلات مشكلة البحث في مجموعة جوانب:

١- يؤثر سد النهضة الاثيوبي على العلاقات المصرية- الأثيوبية وبالتالي فان النقص في حصة مصر المائية ينعكس على مشاريعها الاقتصادية والتنموية.

٢- انخفاض التصاريف المطلقة من سد النهضة وهو امر خطير جدا اذ سيؤدي الى ترك مساحات من الاراضي المروية مما سيكون لذلك انعكاسا سيئا على الامن المائي والغذائي في مصر فضلا عن هجرة اعداد كبيرة من المزارعين والريفيين الى المدن.

٣- ان غياب التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة واستمرار الجانب الاثيوبي في انشاء المشاريع الاروائية و الخزنية امرا مهما ينبغي مراعاته من قبل جميع الاطراف من خلال الاسترشاد بتوصية اللجنة الدولية للسدود التي تنص على الزام مؤسسات التمويل الدولية سحب أي دعم للمشروع ،وهو امر ليس مستحيلا اذا ما جرت مفاوضات بجدية وحسن نية واذا ما اخذت كل دولة مصالح الدول المتشاطئة معها بنظر الاعتبار.

اهمية البحث

يعتبر سد النهضة الاثيوبي من المواضيع المهمة للتعرف على طبيعة السياسة المائية الاثيوبية عامة والخطط والبرامج التي تنفذها مع الدول المتشاطئة وانعكاس ذلك على دول الجوار الجغرافي. كما يهدف

التعرف على سلوك اثيوبيا مع مصر والسودان في ظل قواعد القانون الدولي التي تنظم استغلال المياه في الانهار الدولية بما يضمن حقوقهما المائية .وبذلك البحث يهدف الى وضع حل لمشكلة علمية .

منهجية البحث

يعد المنهج التاريخي وتحليل القوة خير وسيله في الوصول للغايات المرجوة من البحث في محاولة حالة الكشف عن الحقائق العلمية اولا . وتشخيص المشكلات وتوصيف المعالجات لغرض الوصول الى الحلول الازمه لها ثانيا .

هيكلية البحث

شمل البحث على ثلاث مباحث بالإضافة إلى الاطار النظري للبحث ، حيث تناول المبحث الأول وصف جغرافي لنهر النيل وتفرعاته من منظور الجغرافية السياسية، في حين ركز المبحث الثاني على دراسة التحديات الجيوسياسية التي تواجه الموارد المائية في اثيوبيا ومصر ،، اما المبحث الثالث تداعيات سد النهضة الاثيوبي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مصر والسودان وابعاده الجيوبولتيكية

المبحث الاول

وصف جغرافي لنهر النيل وتفرعاته من منظور الجغرافية السياسية

سنتناول في هذا المبحث وصف جغرافي لنهر النيل وتفرعاته ، ومن ثم نبذة جغرافية عن السد ، الموقع الجغرافي للسد ، الصراع الجيبولوتيكي حول موقع السد الخصائص الهيكلية للسد وقدراته التخزينية ، بالإضافة الى قدرات الإنتاجية للسد من الطاقة الكهربائية .

اولا: وصف جغرافي لنهر النيل وتفرعاته

يعرف نهر النيل بأنه اطول نهر في العالم (٦٦٥٠كم)، وبحوضه التي تبلغ مساحته(٣,٤) مليون كم٢ ، ويغطي عشر مساحة القاره الأفريقية ، ويبلغ تعداد سكانه قرابة(٤٠٠) مليون نسمه ، كما ان وادي النيل مشهور بانه مهد الحضارات القديمة ومنذ قديم الزمان يجمع بينا لمجتمعات والبلدان الواقعة في حوض النيل رباط وثيق لا تنفصم عراه وعلى الرغم من صعود امبراطوريا تقديمة وحديثه وزوالها ، والتغيرات التي شهدتها الحدود بين الدول ، وعلى الرغم من الانقسامات الثقافية والمذهبية والأثنية في الحوض يظل النيل على وفائه في ري المجتمعات والبلدان سواء في منطقة المنبع او المصب.[٢]

وينبع نهر النيل من مصدرين رئيسيهما :

١- الهضبة الأثيوبية والتي تشارك بحوالي (٧١) مليار م٣ من المياه عند اسوان (٨٥% من ايراد نهر النيل) من خلال ثلاث انهار رئيسيه ، النيل الازرق ٥٠ مليار م٣ والذي يشكل حوالي ٦٠% من ايراد نهر النيل ، السوباط ١١ مليار م٣ وعطبره ١١ مليارم٣ .[٣]

٢- هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشارك بحوالي ١٣ مليار م٣ من المياه او ما يعادل نحو ١٥% من ايراد نهر النيل والتي تشمل بحيرات فكتوريا ، كيوجا ، ادوارد ، جورج والبرت ، ينظر خريطة (١) ورغم ذلك فان تصريفه عند اسوان يعد من اقل التصريفات المائية٨٤ مليار م٣ من المياه على مستوى العالم .

ثانيا: نبذه جغرافية عن سد النهضة العظيم

يعد سد النهضة العظيم هو واحد من بين ثلاثة سدود تخطط اثيوبيا لتشييدها على نهر النيل الازرق احدى المغذيات الرئيسية لنهر النيل في منطقة بني شنقول – جوموز والذي سيكون الاكبر على مستوى القاره الأفريقية وسيولد نحو (٦٠٠٠) ميكا واط من الطاقة الكهربائية ويؤدي لتلبية حاجتها من النفط المستورد عال التكلفة والى توسيع قاعدتها الصناعية لتوفير كهرباء رخيصة وبيع ما يوازي الف(١٠٠٠) ميكا واط من الطاقة الكهربائية الى الدول المجاورة وتعمل اثيوبيا على تمويل السد عن طريق بيع سندات حكومية تقدر قيمتها حوالي (٢٢٧) مليون دولار من اجمالي قيمة تكاليف السد البالغة حوالي (٥) مليارات دولار عبر سندات حكومية يتم طرحها على الشعب الاثيوبي والباقي عن طريق مرفق الكهرباء والاستثمارات الكهربائية وان انجاز السد سيتم في الموعد المحدد بحلول عام ٢٠١٥ .[٤] وتعد مرحلة الاستقرار السياسي وتوقف الحروب مع ارتيريا والصومال وداخل اثيوبيا نفسها وتحقيقها برنامجا اقتصاديا طموحا حيث وصلت فيها نسبة النمو الاقتصادي قرابة ١٠% تعد من بين العوامل المسببة التي دفعت اثيوبيا نحو الاقدام على بناء السد.[٥]

في المقابل تؤكد اثيوبيا ان استخداماتها للمياه ليست استهلاكيه ، بل لتوليد الطاقة الكهربائية فقط وان المياه ستعود لمجرى النيل وتواصل انسيابها لمصر والسودان مما لم ينتج عنه اي ضرر لها تينالدولتين وهذا مما دفع ذلك الى قلق مصر التي تقول انه سيضر في حصتها من مياه النيل البالغة نحو(٥٥,٥) مليار متر م٣ من المياه والتي يأتي اكثر من ٧٠% منها من النيل الازرق والمنحدر من اثيوبيا نحو دولتي المصب مصر والسودان.[٦]

ثالثا: الموقع الجغرافي للسد

يقع سد النهضة الاثيوبي العظيم في نهاية النيل الازرق داخل الحدود الاثيوبية في منطقة بني شنقولجوموز وعلى بعد حوالي ٢٠-٤٠ كم من الحدود السودانية دائرة عرض ْ١١ $\overline{6}$ شمالا و خط طول ْ$\overline{9}$٣٥ شرقا على ارتفاع حوالي ٥٠٠-٦٠٠ م فوق سطح البحر ، يصل متوسط الامطار في منطقة السد جوالي ٨٠٠ ملم / سنه ينظر خريطة(٢)، وبما ان موقع السد يقع في اقرب نقطه للحدود الأثيوبية – السودانية وبما

يتيح تخزين كل المياه الساقطة على الاراضي الأثيوبية وبما يجعله سد لتخزين المياه اكثر منه سدا لتوليد الكهرباء وخصوصا وان المخطط الاثيوبي هو بناء عدد من السدود خلف سد النهضة تصل سعتها التخزينية الإجمالية نحو ٢٠٠ مليار م٣ من المياه وهو مسار يدعم توجهات دوليه اثيوبيا سابقه باعتبار المياه سلعه مماثله للنفط يتم تسعيرها وبيعها في السوق الدولية[٧] ولا توجد ارقام حقيقيه حول السعه التخزينية للسد الاثيوبي فبعض

خريطة (١) حوض نهر النيل وتفرعاته

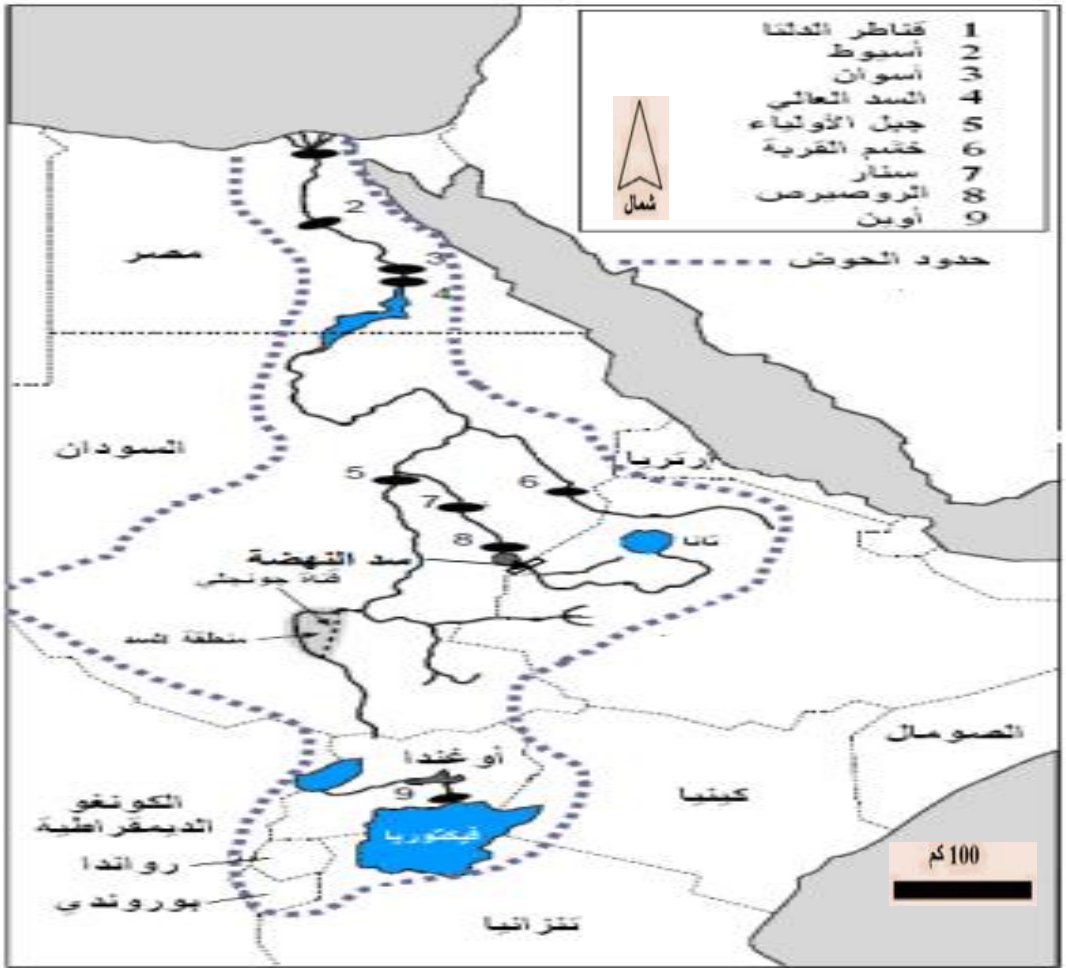

المصدر: د. عباس محمد شراقي، سد النهضة الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر ،بحث مقدم الاعمال مؤتمر ثورة ٢٥ كانون الثاني ،مستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، القاهرة ٣٠-٣١ أيار، ٢٠١٢. ص ٣

الابحاث تؤكد على ان السعه التخزينية تتراوح بين، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٤ ، مليار م^{3} من المياه الا ان تصريحات المسؤولين الأثيوبيين الأخيرة حول امكانية السد التخزينية قد ذكرت ٦٢ مليار الى نحو٦٧

مليار م٣ مكعب من المياه وهذه الارقام لا يوجد ما يؤيدها علميا [٨] وإن الهدف من انشاء سد النهضة قد يكون بالدرجة الأولى هدف سياسي وليس اقتصادي خاصة بعد التصريحات بالسعات الكبيرة للتخزين والمسميات الحماسية ليجمع رئيس الوزراء الاثيوبي الشعب من حوله والفوز بالأغلبية بالانتخابات البرلمانية ، وتشغلهم عن ثورات الاصلاح التي بدأت بالانتشار في بعض الدول الافريقية والعربية وعلى رأسها الثورة المصرية عام ٢٠١١.

رابعا : الصراع الجيوبوليتيكي حول موقع سد النهضة الاثيوبي

اذا كان الهدف من تشييد السد انتاج الطاقة من سد النهضة ، كما هو معلن فأن موقع السد ليس هو الامثل بالنسبة لأثيوبيا ، بينما المكان الامثل يقع قرب شلالات تس ايساتا وعند نهاية خانق النيل الازرق ، وهما موقعان متوسطان بين الشمال في تيجريوامهارا ، والجنوب بين اديسابابا والاخدود الافريقي ، وبالنظر الى الموقع المختار للسد فهو يقع قرب الحدود السودانية وهو ما يشير بأنه اختير بدقه وذكاء سواء كان اختيارا اثيوبيا خالصا او نتيجة استشاره اجنبيه ، عدت من قبل خبراء امريكان في الفترة ١٩٥٩-١٩٦٤ واقترحت ٣٣ مكانا لأنشاء سدود للري وأخرى للكهرباء والباقي متعدد الاغراض ، وكان اكبرها قرب الحدود السودانية ، وهو الموقع الحالي والاغلب وان اختيار هذا المكان بالتحديد كان ردا امريكيا على اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان وبداية تشييد السد العالي ، وذلك ان السد المقترح في هذا المكان يتحكم في كل مياه حوض النيل الازرق بما فيه من انهار قصيره تنبع من هضبة جودجام وانهار طويله نسبيا كنهر جيما في الشرق ونهر ديديساودابوس في الغرب[٩] كما يمكن ان يشير الدان وجود الاخدود الافريقي العظيم في جميع دول المنابع ومنها اثيوبيا وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمه ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر في فشل كثير من المشروعات المائية في دول المنابع بصفه عامه واثيوبيا بصفه خاصه[١٠] فضلا من أن خبرة الاثيوبيين في بناء السدود ضعيفة وانه سبق وانهار سد تاكيزي الذي شيدوه في عام ٢٠٠٩ محذرا من الاثار السلبية على مصر والسودان في حال انهيار سد النهضة سيطمر الطمى المنحرف بقوه من الهضبة الأثيوبية المنازل والاراضي الزراعية ومن المحتمل ان يؤثر على السد العالي في حالة وصوله مع موسم الفيضان [١١]

خريطة (٢) سد النهضة وتفرعاته

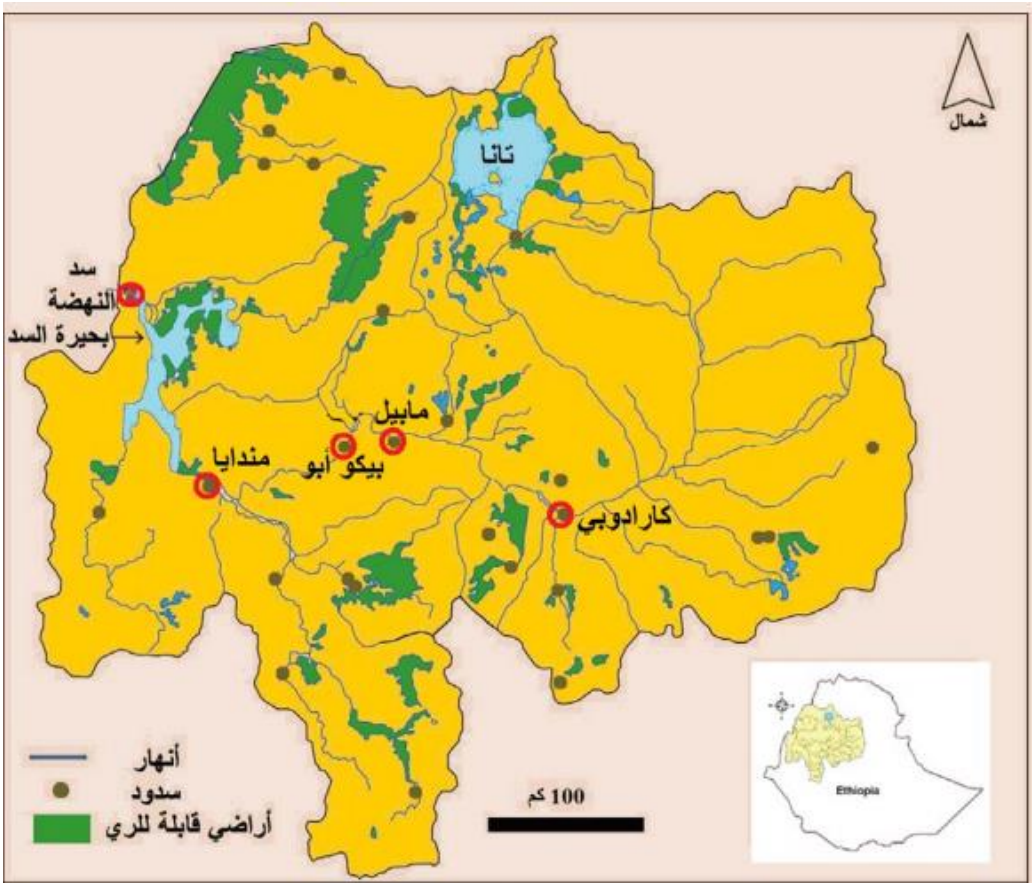

المصدر : د. عباس محمد شراقي ، جيولوجية سد النهضة الاثيوبي واثرها على امان السد، بحث مقدم الى مؤتمر قضية مياه النيل، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٥ اذار ٢٠١٤ ص٤

خامسا : الخصائص الهيكلية للسد وقدراته التخزينية

تشير المعلومات المتاحة ان ارتفاع السد يصل الى حوالي (٨٤,٥)م وسعة التخزين ١١,١مليار متر مكعب من المياه عند مستوى ٥٧٥ م للبحيرة وقد يزداد ارتفاع السد الى حوالي ٩٠ متر بسعة تخزينيه ١٣,٣ مليار متر مكعب عند مستوى ٥٨٠م للبحيرة و هناك معلومات اخرى تشير الدان سعة السد التخزينية ستصل الى نحو ١٦,٥ مليار متر مكعب عند مستوى ٥٩٠م للبحيرة ٢٤,٣م مليار متر مكعب عند مستوى ٦٠٠م للبحيرة [١٢]

وطبقا لتصريحات المسؤولين الأثيوبيين فأن ارتفاع السد سوف يصل الى نحو ١٤٥م بسعة تخزينية ٦٢ مليار متر مكعب من المياه، ازدادت الى نحو ٦٧م مليار متر مكعب ولكن هذه المعلومات لا تؤيدها اية دراسة علميه حتى الان [١٣] ومن خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن الاستنتاج بان يصل طول البحيرة الى١٠٠كم بمتوسط عرض ١٠كم والتي سوف تغرق حوالي نصف مليون فدان من الاراضي القابلة للري في

منطقة بيليبس والتي سيصل اجمالها الى نحو٢مليون فدان في حوض النيل الازرق بالإضافة الى حوالي ٣٠٠الف فدان اخرى من الغابات[١٤].

سادسا: القدرات الإنتاجية المتاحة للسد من الطاقة الكهربائية

يحتوي تصميم السد على١٥وحدة كهربائية قدرة كل منها(٣٥٠) ميكا واط ،عبارة عن (١٠) توربينات في الجانب الايسر من قناة التصريف و (٥) توربينات اخرى في الجانب الايمن مما يجعل انتاجهما من الطاقة الكهربائية يصل الى نحو (٥٢٢٥)ميكا واط ، ازدادت مؤخرا في نهاية عام ٢٠١٢ لتصبح نحو (٦٠٠٠)ميكا واط، بإضافة وحدة اخرى في الجانب الشرقي ليصبح العدد الاجمالي الى حوالي (٦)وحدات مما يجعل سد النهضة الاثيوبي في المرتبة الاولى افريقيا والعاشر عالميا في قائمة اكبر السدود انتاجا للكهرباء ومن المقرر الانتهاء من تدشين اول وحدتين من انتاج الكهرباء بعدد ٤٤ شهرا من بدء العمل بالمشروع في ١٤ اب عام ٢٠١٤ والانتهاء كليا من المشروع في يوليو عام ٢٠١٧ ومن المتوقع ان يستغرق سد النهضة من (٢-٣) سنوات اضافية أخرى للانتهاء من تشييده كما حدث في المشروعات السابقة [١٥] . ويكمن هدف أثيوبية خلال السنوات القادمة الى تحويل تلك الدولة الافريقية الفقيرة الى قوة الطاقة الكهربائية، ولديها طموح كبير بتصدير الكهرباء الى قسم من الدول الافريقية . فحسب دراسة حديثة اعدها البنك الدولي فهي تنتج لأكثر دول افريقية جنوب الصحراء(٨٠٠مليون نسمة)مجتمعة من الكهرباء ، وهكذا فأن اثيوبيا التي تريد ان تلقب نفسها (بقصر الماء لشرق افريقيا) حيث ان ٢% فقط من سكانها الريفيين(٨٠% من مجموع ٨٠ مليون عدد سكانها) تصل الكهرباء الى بيوتهم ، وتطمح اثيوبية الى انتاج مزيد من الطاقة الكهربائية لتحقيق نهضتها التنموية ، اضافة الى تصدير الكهرباء من اجل الحصول على العملة الصعبة ، وقد وقعت عقدا مع السودان لتصدير الطاقة الكهربائية اليه بقيمة(١٥٠٠٠٠)دولار يوميا وهناك عقود اخرى تم التوقع عليها مع كل من كينيا وجيبوتي .[١٦]

المبحث الثاني

التحديات الجيوسياسية التي تواجه الموارد المائية في اثيوبيا ومصر

سيركز هذا المبحث على دراسة التكاليف المالية اللازمة لإنجاز هذا السد ، التحديات الجيوسياسية التي تواجه الموارد المائية في اثيوبية ومصر ، اثر سد النهضة الاثيوبي وانعكاساته على مستقبل مصر المائي ، مشكلة المياه الاثيوبية– المصرية وتحقيق الحلم الصهيوني الاستراتيجي في المنطقة إضافة الى الاثار التدميرية المحتملة التي سيولدها السد على مصر والسودان مبتدئين بدراسة التكاليف المالية اللازمة لإنجاز السد .

اولا: التكاليف المالية اللازمة لإنجاز سد النهضة الاثيوبي

تبلغ تكاليف سد النهضة نحو ٤,٨مليار دولار وقد تصل في نهاية المشروع الى حوالي ٨مليار دولار للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الاثيوبية السابقة، وقد اسند امر انجاز المشروع الى شركة سياليني الايطالية وقد اشترطت الشركة المذكورة في عقدها الأول لبناء السد بأنها غير مسؤولة عن المشروع بمجرد تسليمه وذلك لعلمها بالمشاكل الجيولوجية بمنطقة السد وقد سبق وان حدث انهيارين في سد جيبي على نهر اومو اثناء تشييده في تشرين الأول عام ٢٠٠٦ وحزيران عام ٢٠٠٧ ويرفض البنك الدولي في السنوات الاخيرة تمويل مشروعات السدود المائية بصفه عامة نظرا لعدم اقتصادياتها في الوقت الحالي، بالإضافة الى المشكلات السياسية التي تنبثق من جراء هذه المشروعات ، كما اتهم الخطة الاثيوبية للتوسع في توليد الطاقة الكهربائية بانها غير واقعيه ، واتجهت اهتماماته في قطاع الطاقة الى التوسع في نطاق شبكات التوزيع واصلاح القطاعات الجارية[١٧]، وذكرت الحكومة الاثيوبية بأنها تعتزم تمويل المشروع بالكامل بعد اتهامها مصر بأنها تحرض الدول المانحة لعدم المشاركة في بناء السد وتمويله، ولا سيما بعد ان شحنت الشعب الاثيوبي بأن مشروع الألفية العظيم والذي يعد اكبر مشروع مائي يمكن تشييده في اثيوبيا واكبر مشروع على مستوى القارة في حين ان الحكومة الاثيوبية تعجز منذ عام٢٠٠٦ في تكملة سد جيبي على نهر اومو المتجه نحو بحيرة توركان في(كينيا) بسبب عدم توفر المبلغ المطلوب والذي يصل الى حوالي ٢مليار دولار. والان تضع الحكومة الاثيوبية نفسها في مأزق كبير في انشاء سد النهضة ليصبح المبلغ المطلوب توفيره حوالي ٧مليار دولار للسدين، في حين تكلف المعدات الكهربائية الاخرى حوالي ١,٨ مليار دولار يتم تمويلها من قبل البنوك الصينية، اما المبلغ المتبقي ،٣ مليار دولار سيتم تمويله من الحكومة الاثيوبية وان الفترة الزمنية المقررة لإنجاز السد هي ، (٤)اربع سنوات ومن المتوقع ان يستغرق ثلاث سنوات اضافية للانتهاء من تشييده كما هي العادة في السدود السابقة[١٨].

ثانيا: نقاط الضعف التي تواجه الموارد المائية في اثيوبيا ومصر

اثيوبيا هي اكبر دول الحوض معاناة من نقص المياه رغم انها المساهم الرئيس في مياه نهر النيل ، وليس لدول المصب دخل في هذا الوضع، حيث ان طبيعة الاراضي الأثيوبية لا تصلح لا قامة سدود كبرى لتخزين المياه لأغراض الري، ومع ذلك فأن اثيوبية اكبر دول الحوض ملائمة لعمل مشروعات لتوليد كهرباء تكفي لجميع دول الحوض[١٩] وتعد اثيوبية من الدول الغنية مائيا ،فالمياه السطحية المتجددة فيها تصل الى حوالي ١٢٢مليار متر مكعب من المياه مصدرها كمية كبيره من الامطار ١٢نهرا و٢٢ بحيرة ، ومخزون من المياه الجوفية يفوق مليارين ونصف المليار متر مكعب من المياه ، ورغم ان اقل من٢%من هذه الكمية من

المياه العذبة في اثيوبيا يتم استغلالها سنويا الا ان متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة يصل الى حوالي ١٩٠٠م٣ اسنه وهذه الارقام تعني الكثير من الوفرة المائية حيث تعد اثيوبيا اغنى دوله مائية في افريقيا بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية اذان مياه نهر الكونغو تعادل اكثر من ١٧ مرة بقدر مياه نهر النيل[٢٠] ولكن اثيوبيا لم تستطع ان تترجم تلك الوفرة المائية الى تنميه اقتصادية مستدامة تساعد على تحسين مستوى دخل الفرد الاثيوبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ورغم انها تعد من الدول الغنية مائيا الا ان مواردها تواجه مجموعة من التحديات الصعبة، ابرزها التغيرات المناخية والتباين الزماني والمكاني للأمطار والزيادة الكبيرة للسكان التي تربو على اكثر من ٨٠مليون نسمه يعمل ٨٥ % منهم في الإنتاج الزراعي ويعتمد الاقتصاد الاثيوبي على المنتجات الزراعية التي تشكل حوالي ٤٧,٧% من اجمالي الناتج القومي ويساهم فصل المطر بنسبة ٩٠% في انتاج المحاصيل الزراعية . ومن ضمن التحديات الاخرى ايضا ان الاثني عشر نهرا التي تبدا في اراضيها تعبر حدودها الى دول اخرى وتصبح انهار دولية تتشارك وتتنافس في استعمالاتها هذه الدول. وعلى الجانب الاخر يحتل نهر النيل المكانة المحورية في حياة مصر والمصريين حيث قامت علية اعرق الحضارات البشرية والتي شهدت تطورات الحياة السياسية والاقتصادية، ويستمد نهر النيل اهمية بالغة للمصريين في كونه يمثل المصدر الوحيد للمياه العذبة في مصر اذ يعتمد على مياهه معظم الاستعمالات الصناعية والزراعية والمنزلية فهو يؤمن نحو ٩٦,٥% من الاحتياجات المائية السنوية لمصر في حين لا تزيد نسبة الاعتماد المائي على المصادر الاخرى كالأمطار والمياه الجوفية وتحلية مياه الصرف الزراعي والصحي اكثر من ٣,٥-٥% على احسن تقدير ولذلك فأن اي نقص في كمية المياه التي ترد الى مصر من نهر النيل تؤثر سلبا في الانتاج الزراعي والصناعي، ومن ثم تعد حصة مصر من مياه نهر النيل هي الحد الادنى المطلوب لسد الاحتياجات المائية وذلك عكس جميع دول الحوض الاخرى التي تسقط عليها الامطار الغزيرة وتتوافر فيها كميات هائلة من المياه الجوفية وانهار اخرى عديدة.[٢١]

ثالثا: اثار سد النهضة الاثيوبي ، وانعكاساته على مستقبل مصر المائي

على خلفية المشكلة المائية المتصاعدة بين مصر والسودان واثيوبيا من جراء قيام الاخيرة بتشييد سد النهضة على النيل الازرق الذي يزود مصر بنحو ٦٠% من مياهها والتي تعتزم اثيوبيا تشييده خلال الفترة الاخيرة في تحويل مجرى النيل الازرق لبناء سد تبلغ كلفته (٨) مليار دولار لغرض توليد الكهرباء، ويفترض ان تنهي اولى مراحل تشييده بعد ثلاث سنوات مع قدرة على توليد ٧٠٠ ميكا واط من الكهرباء قابلة للزيادة الى نحو ٦٠٠٠ ميكا واط عند استكمال تشييده وبعيدا عن تضخيم هذه الازمه والاطراف التي تتبنى اثارتها على نحو واسع في مصر على الصعيدين الرسمي والشعبي بهدف التقليل من اضرار السد الى الحدود الدنيا من خلال جعل اثيوبيا تقوم بمراجعة وتعديل المراحل الأخرى من هذا السد على اعتبار ان حصة مصر من مياه

النيل تبلغ نحو ٥٥,٥ مليار مكعب من المياه، وحسب المصادر الرسمية فأن هذا السد يهدد حصتها بنحو اكثر من ١٥% كما افاد مصدر مصري رفيع المستوى مضيفا ان سد النهضة سيلحق ضررا فادحا في مصر ويخفض حصتها بنحو ١٧مليار متر مكعب من المياه[٢٢]،خصوصا وان مصر لديها خطة تنموية طموحة تهدف الى تحقيق المصلحة الوطنية وتحسين الثروة المائية ، والتي هي احد اهم الشرايين في جسم الدولة المصرية وبالتالي هي جزء حيوي من مصلحتها في التنمية القومية، فأن حاجتها من المياه ما انفكت تتعاظم اذ انتقلت من حوالي ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه الى حوالي ٦٣ مليار متر مكعب من المياه ومع دخول مصر القرن الواحد والعشرين فأن احتياجاتها من المياه تصل الى حوالي ٧٣مليار متر مكعب من المياه[٢٣] وذلك لمواجهة النسب العالية في النمو السكاني الديموغرافي المصري ، وهي اعلى النسب في العالم وتصل الى حوالي ٣,٥% وبالتالي تؤدي الى تزايد الطلب على المياه للاستعمالات المائية المنزلية والصناعية ، وما يتبعه من زيادة في مساحة الأرض الزراعية ، وازدياد مناطق التحضر ، وانشاء مدن جديدة وتطوير المدن الحالية والتوسع في الأنشطة الصناعية ، وارتفاع مستوى معيشة ورفاهية السكان ، الى جانب العوامل الطبيعية مثل سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف ، خصوصا وان مصر تعد حاليا من الدول الداخلة تحت خط الفقر المائي حيث يبلغ نصيب الفرد المصري من المياه ٨٠٠م^{٣}/سنه في حين ان نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة يصل الى اقل المستويات حيث يبلغ نحو ٨٤٠م^{٣}/سنه عام ٢٠١٢ في الوقت الذي يصل فيه نصيب الفرد الأفريقي الى نحو ٤٣٧٢م^{٣}/سنه بينما يبلغ نصيب الفرد عالميا من المياه نحو ٦٣٩٦م^{٣}/سنه لذات العام شكل(١) وتشير التقديرات الى انه في عام ٢٠٢٥ سينخفض نصيب الفرد في مصر الى٥٠٠م٣ /سنه من المياه وهو اقل حد من المياه العذبة وبالتالي فان اي تصرف من دول الحوض من شأنه ان يؤدي الى انخفاض حصة مصر من المياه مما يهدد بشكل مباشر المصلحة الوطنية المصرية[٢٤]

شكل (١)نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة عام ٢٠١١ والمتوقع عام ٢٠٢٥

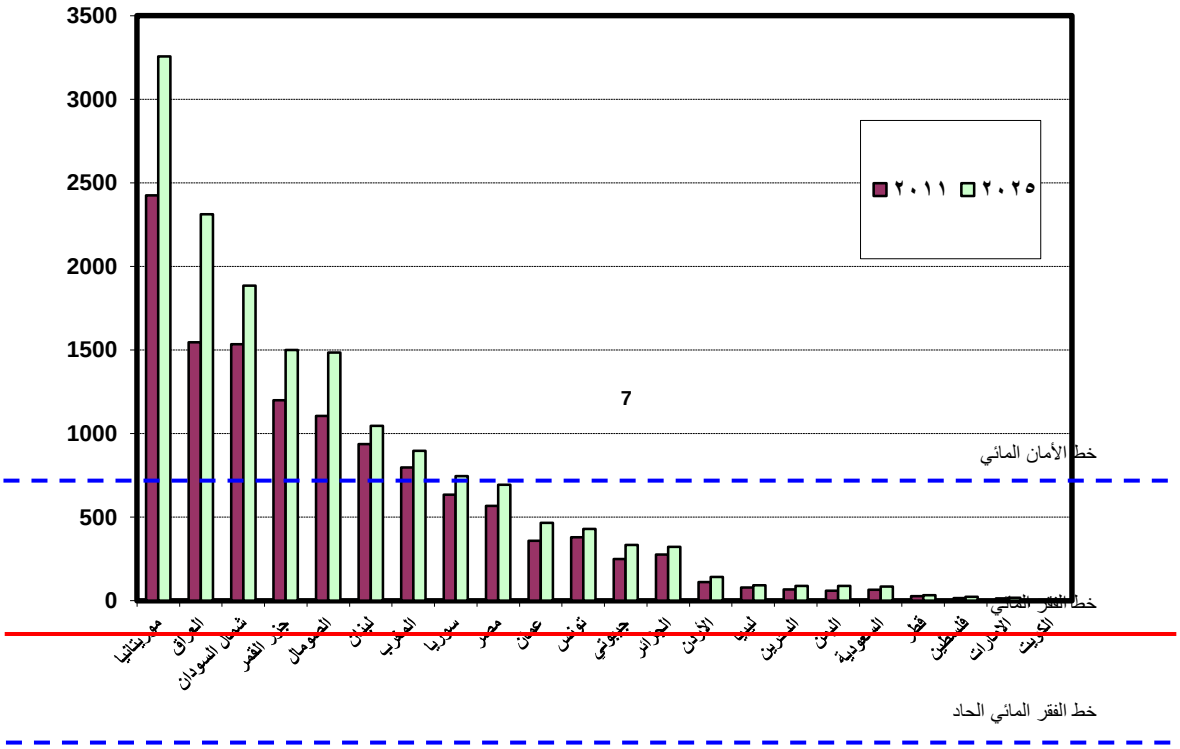

المصدر[٢٤] د .عباس محمد شراقي ، تحديات تحقيق الامن المائي العربي ، دراسة حالة حوض النيل بحث مقدم الى معهد البحوث والدراسات الافريقية القاهرة بدون تاريخ ص٥.

رابعا : المتغيرات الجيوستراتيجية لدول حوض نهر النيل

بما ان المياه اصبحت احد عناصر الامن القومي العربي وعنصر جاذب وثروه طبيعية متجددة وتمثل قاسم مشترك بين دول الحوض لكنه في النظام الاقليمي الشرق اوسطي الجديد، الذي يعد احد فروع النظام الدولي الجديد الذي اعلنه الرئيس الامريكي جورج بوش عشية حرب الخليج ، هي الان اكثر حيوية من النفط وتحولت الى سبب للنزاعات بين الدول، وفي هذا السياق تطورت العلاقات الصهيونية–الاثيوبية بهدف العمل على مجابهة مصر والسودان وخنقهما مائيا اذ تعارض اثيوبيا الان العديد من خطوات التنسيق بين دول الحوض او على الاقل تنظر عليها بحذر خصوصا وان العلاقات السودانية–الاثيوبية مرت بصوره طويله من التوتر ، كما توترت العلاقات المصرية – الإثيوبية في اواخر السبعينات من القرن الماضي لبعض الوقت وحتى الان وتحديدا بسبب المياه، ولهذا تصر الولايات المتحدة واسرائيل واثيوبيا على ان تكون المياه بندا

اساسيا في كل تسويه عربية تنطلق من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة لتفرض على الدول العربية حلا يحقق الاهداف التالية:-

١- فرض نظام امني اقليمي جديد يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الصدارة في تركيبته مع الاحتفاظ بتفوقه النوعي التكنلوجي العسكري والاقتصادي.

٢- فرض نظام مائي اقليمي جديد يؤمن للكيان الصهيوني حاجته المستقبلية من المياه لتوطين اليهود الجدد .

٣- فرض نظام انمائي اقليمي جديد يستفيد من خلاله الكيان الصهيوني من الثروات المائية الاقليمية الموجودة في المنطقة ، كما ويستفيد من الاسواق العربية المفتوحة[٢٥].

٤- تركز إسرائيل على قضية مياه النيل واستخدامها كورقة ضغط على الإدارة المصرية، ونظراً لحساسية موضوع المياه لدى كل من مصر والسودان، فثمة سعي إسرائيلي حثيث لتقديم الدعم والمشورة الفنية لاثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل وخاصة في مجال انشاء السدود و تعظيم الاستفادة من موارد النهر لحلفائها من دول الحوض. وهذا مما يعزز العلاقة مع تلك الدول وجعلها تمتلك مصداقية كبيرة لدى الدول الافريقية ويعمل بالتالي الى تحقيق اهداف اسرائيل الأمنية في المنطقة.

خامسا: الأثار الجيوبولتيكية المحتملة التي سيولدها سد النهضة على مصر والسودان

تنوعت الآراء والتحليلات حول اضرار سد النهضة الاثيوبي على مصر والسودان فمن بين تلك الآراء ينطوي على مبالغة شديدة في الكوارث والمصائب التي سيولدها السد لدولتي المصب ،واخرى تشير الى ن الاضرار ستكون بسيطة ولا تستحق ذلك الاهتمام ، في حين ترى اراء اخرىان السد سيصب في مصلحة كل دول افريقيا ، لكن بغض النظر عن التصريحات والتهويل الاعلامي التي رافقها فأن السد سيتسبب في اضرار لمصر وبشكل مباشر من حيث توقيت بناء السد في وقت كانت مصر في اوج عثرتها ومماطلتها في كثير من المفاوضات ،وعدم الامتثال لآراء اللجنة الثلاثية المفاوضة والقول في بعض الاحيان أن اراء اللجنة استشارية وليست الزاميه ، ورفضها القاطع مرارا وتكرارا بعدم التوقف عن تشييد السد تحت اي ظروف او ضغوط رغم عدم انتهاء الدراسات الخاصة بالسد وكذلك ايضا عدم انتهاء اللجنة الثلاثية من تقيمها لوضع السد كل هذه الامور توحي بأن السد سيكون له اضرار كبيره على مصر دون الوقوف على تصريحات الاعلامين والقادة السياسيين . ومما يؤكد ذلك ان هناك ابحاث مصرية وأجنبيه عديده تحدثت عن الاثار التدميرية للسدود التي تبنى على منابع نهر النيل ومن ضمن تلك الاثار فان مصر تعاني من عجز في ايراد النهر بمتوسط سنوي مقداره (٩)مليار متر مكعب من المياه وسيزداد هذا العجز المائي الى نحو (١٦)مليار متر مكعب[٢٦]،مع التغيرات المناخية كما سيترتب على تشييد السد انخفاض انتاج الكهرباء من السد العالي وستخسر مصر حوالي (٢)مليون فدان من الاراضي الزراعية ونحو ٢٠%من مياه خزان اسوان، وان مصر والسودان

ستتضرران من هذا السد مؤكدا انما تعلنه اثيوبيا من تصريحات بان السد لايضر بمصر هو مجرد كلام واهي لا اساس له من الصحة ولا بد من توثيق ذلك بمعاهدة او اتفاقية تشترط عدم المساس بحصة مصر المائية المقررة بحدود٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه مطالبة بان تعلن مصر رفضها كمية المياه والتي تقدر بحوالي (٧٤)مليار متر مكعب من المياه والتي اعلنت اثيوبيا انها ستحتجز خلف السد لأنها كمية مبالغ فيها واثيوبيا لا تحتاج الى هذه الكميه من المياه لتوليد الطاقة الكهربائية[٢٧]. وتعيد تطمينات اثيوبيا الالاذهان تلك التي قدمتها تركيا عند قيامها بتشييد سد اتاتورك على نهر الفرات الذي ادى عند الانتهاء منه في عام٢٠٠٥ الى خلق ظروف كارثية في كل من سوريا والعراق خلافا لما تعهدت به انقرة وكانت تركيا قد بدأت بتشييد سد اتاتورك في عام ١٩٨٣ ضمن مشروع ضخم لبناء ١٥ سد يجري حاليا الاعداد لاستكمالها بتكلفه مقدارها ٣٣مليار دولار ، ضاربة عرض الحائط بعشرات من السنيين من الاعتراضات العراقية والسورية، وادى السد الى حرمان سوريا بمقدار ٤٠% من حصتها من مياه نهر الفرات بينما كان المردود على العراق اكثر سوءا حيث لم يعد يحصل سوى على ثمن حصته من المياه عام ١٩٨٩ ولم تفتح تركيا الا قليل من مياه نهر الفرات عام ٢٠٠٩ على اثر مفاوضات بين الدول الثلاث اشتكت خلالها سوريا والعراق من ان سد اتاتورك يخنق البلاد مائيا خاصة بعد ان سادة حالة من الجفاف آنذاك. وأكدت الدراسات ان مصر ستتعرض الى مخاطر بالغة من تأثير السد فضلا عن ان اثيوبيا لديها ١٣ سدا اخر بخلاف سد النهضة، كما ان لديها ١٣ نهر بخلاف النيل الازرق مما يشير الى ان اثيوبيا مارست نوعا من الخديعة تجاه القاهرة عندما اعلنت عن تغيير مجرى النيل الازرق ولم تخبر دولة المصب بذلك واشار المسؤول المصري بان التحرك يجب ان يكون سريعا خلال الايام القليلة القادمة ، كما ان اتفاق عنتيبة التي وقعت عليها اثيوبيا عام٢٠١٠ لا تعترف بحصة مصر المائية ، كما ان العجز المائي سيصل الى نحو ٤٠%[٢٨] .

المبحث الثالث

تداعيات سد النهضة الاثيوبي السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مصر والسودان

يتضمن المبحث ، الاتفاقيات المائية المعقودة بين اثيوبيا ومصر والسودان حول اقتسام مياه النهر، اتفاق عن تيبه المائي عام ٢٠١١ يضر بمصلحة مصر المائية اضافةً الى الحلول المقترحة لحل ازمة النزاع الاثيوبي– المصري – السوداني بشأن مشكلة سد النهضة مبتدأين بدراسة تداعيات سد النهضة الاثيوبي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مصر والسودان

اولا: تداعيات سد النهضة الاثيوبي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مصر والسودان

سد النهضة الاثيوبي ستكون له تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية شديده على مصر والسودان يصعب احتواؤها والتعايش معها نذكر منها ما يلي:–

١- سد النهضة الاثيوبي على الرغم من امكاناته لتوفير المياه والطاقة الكهربائية للدولة الاثيوبية ،ولكنه سوف يوفر المياه وقدرا من الطاقة الكهربائية على مدار السنه للسودان ولكنه في نفس الوقت سيعرض مصر لضائقة مائية من فقدان المياه نتيجة التخزين خلف السد وهذه نتيجة استقرائية اكيدة.

٢- ان تخزين اثيوبيا لكميات وافره من المياه والتي تشكل ثلثي مكونات نهر النيل للسودان ومصر سيجعلها صاحبة القرار الاستراتيجي لأملاء شروطها خاصة اذا واجهت ضغوطا من دول كبرى او معادية للدولتين لفرض هذه الشروط مما يخل بالتوازن الامني للدولتين والاضرار بتأمين مستقبل مصر المائي.

٣- ان معظم السدود التي اقيمت في دولتي المصب كانت داخل الدولة وعلى اراضي مسطحه واخطارها سوف تنعكس على الدولة صاحبة السد كالسد العالي في مصر وسد مروي في السودان، الان سد النهضة الاثيوبي بني على ارتفاع عالي واتجاه المياه من اعلى الى اسفل وبانحدار شديد مما يجعل خطورته على دول اخرى في حال انهياره .

٤- احتمال تعرض السد الى الانهيار بشكل كبير، حيث ان الكمية المخزونة والمسربة من المياه كافية لإزاحة الصخور الارضية ولا سيما وان ٧٥% من منطقة حوض النيل الأزرق تتكون من صخور بركانية بازلتية وعلى عمق ١٥٠٠ متر مع ما يتبعه من زيادة الحمل والاجهاد الصخري او الخرساني مما يؤدي الى إيجاد فجوات او تشقق في جسم السد، مما يحدث فراغ كبير في الفوالق الارضية المحيطة بالسد بسبب قوة اندفاعها ونتيجة للجاذبية الأرضية ، وانه يتوقع حدوث اكثر من زلزال في المنطقة بمقياس ٣ ريختر .

٥- لما كان لتأثير سد النهضة الاثيوبي ايضا تأثير سلبي ذات بعد سياسي هدفة كسر ارادة مصر السياسية مشيرا الى انه يمثل فرضا للأجندة الاثيوبية على مصر بعد مرور ٣ سنوات منذ وضع حجر الاساس للسد على انها الدولة الرائدة في افريقيا وكانت في قلب القارة الافريقية في المحافل الدولية وفي العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية وغيرها ، ومن ثم كان هذا القرار الاحادي من جهة اثيوبيا يعد بمثابة ضربه سياسية لمصر ووضعها في موقف محرج امام القارة الافريقية والعالم اجمع[٢٩].

ثانيا: الاتفاقيات المائية المعقودة بين اثيوبيا ومصر والسودان حول اقتسام مياه نهر النيل

هناك مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن حقوق مصر والسودان من مياه نهر النيل منها ما يلي :-

١- بروتوكول روما الموقع في نيسان عام ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا بشأن ترسيم الحدود بين ارتيريا والسودان، وينص على تعهد ايطاليا بالامتناع عن اقامة اي اعمال على نهر عطبره قد يكون من شأنها التأثير على كمية مياه النهر او احد الروافد الاساسية التي تغذي النيل المصري

٢- اتفاق الكونغو وبريطانيا عام ١٨٩٤ وينص بان يتعهد الكونغو بعدم السماح بإقامة اي اشغال على نهر سمليكياو سانجو يكون من شأنه خفض حجم المياه التي تصل البحيرة البرت احدى مغذيات نهر النيل .

٣- اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا وفيها يتعهد الإمبراطور منليك الثاني امبراطور اثيوبيا بعدم اقامة اي مشروعات سوآءا على نهر النيل الازرق اوبحيرة تانا او على نهر السوناجيكون من شأنها التأثير على نهر النيل.

٤- الاتفاق المعقود في كانون الثاني عام ١٩٠٦ بين بريطانيا و فرنسا وايطاليا تعهدت فيه الاطراف الثلاثة، المحافظة على مصالح مصر في حوض النيل وتنظيم مياه النهر وروافده .

٥- مذكرات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا عام ١٩٢٥ وتنص على الاعتراف بالحقوق المائية لمصر والسودان ، وأحقية مواطني البلدين في استخدام المياه.

٦- اتفاقية مياه النيل عام١٩٢٩ المبرمة بين مصر والسودان (في عهد الاحتلال الثنائي) والتي تنص على ضرورة المراعات الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الاضرار في حقوقها الطبيعة في مياه نهر النيل .

٧- المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا نيابته عن أوغندا للفترة ١٩٥٢-١٩٥٣ بشأن اشتراك مصر في بناء خزان اوين على بحيرة فكتوريا في أوغندة والتي تعهدت على تعلية الخزان لرفع المياه في بحيرة فكتوريا، كما تعهد الطرفان على التعويضات التي تدفع لأهالي اوغندا الذين يصيبهم ضرر من ارتفاع منسوب المياه في البحيرة وهذا الاجراء من شأنه ان يساعد على زيادة حصة مصر من مياه نهر النيل[٣٠]

٨- كما ويجري اقتسام مياه نهر النيل بين مصر والسودان طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩بين البلدين التي تحدد نحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه لمصر ونحو ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه للسودان .

٩- ابرمت مصر واوغندا في مايس عام١٩٩٠ اتفاق في شكل خطابات متبادلة بشأن انشاء فروع لمحطات توليد الكهرباء على بحيرة فكتوريا ، كانت أوغندة قد تقدمت الى البنك الدولي لتمويل عملية تشييد السد، وقد تضمن الاتفاق المبرم التزام أوغندة لتمرير التصريفات المائية الطبيعية طبقا للمعدلات المعمول بها وقت اتفاق تشييد سد اوين على بحيرة فكتوريا سابقا عام١٩٥٣ مع الحفاظ على مدى التخزين البالغ قدره (٣) م^{3} لصالح مصر[٣١].

١٠- اتفاقية عنتيبه التي وقعتها دول اثيوبيا و أوغندة ورواندة وتنزانيا وكينيا عام ٢٠١٠ التي رفضت مصر والسودان التوقيع عليها لان من شأنها ان تقلص الحصص والحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان لمياه النيل والتي تقدر بحوالي ٥٥,٥مليار م٣ لمصر ونحو ١٨,٥ م٣ للسودان وانضمت دولة بروندي الى الاتفاق ووقعت عليه عام ٢٠١١ مما يمهد الطريق لإقرارها وبالتالي تجريد مصر من العديد من امتيازاتها من مياه نهر النيل وابرزها حق النقض (الفيتو) في منع اقامة اية مشروعات على النهر خارج اراضيها والتي تهدف الى اعادة توزيع عائد مياه النيل بين دول الحوض وعدم الاعتراف بالاتفاقيات المائية المبرمة سابقا ،

وحق انشاء مشرعات مائية (سدود) في دول المنابع دون الرجوع الى دول المصب مما تضفي هذه الاحداث السياسية بظلالها على تهديد الامن المائي العربي ، خاصة دول المصب[٣٢].

ثالثا: اتفاق عنتيبه المائي عام ٢٠١١ وانعكاسه على الامن القومي المصري

ان اتفاقية عنتيبه فيها ظلم وغبن كبير لمصر وذلك لعدم مراعاتها كيف يتم توزيع مياه النيل بالتساوي مع اختلاف مساحة دول الحوض وكثافة السكان فيها ومدى اعتماد كل دوله على مياهه وشدد المسؤول المصري على انه لن تمس قطره واحده من حقوق مصر من مياه النيل مشيرا الى ان مصر لن تقف امام تنمية اي دولة شرط عدم المساس بمياه النيل . واثار توقيع بورندي على الاتفاق القلق الشديد لدى الجانب المصري ، حيث استغل الجانب البورندي الاحداث السياسية الاخيرة في مصر للتعلل بان هناك فراغ، كما اثار انفصال جنوب السودان وتحوله الى دولة منبع بوجود بحر الغزال، فان هذا الوضع الجديد سيزيد في تعميق ازمة الاتفاقية الاطارية لدول منابع نهر النيل وتداعياتها الخطيرة على تقسيم مياه النهر وحصة مصر من المياه ولا سيما في ظل تراجع الدور الاقليمي المصري في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا بعد ان تحولت مصر من دولة اقليمية فاعلة الى دولة عاديه عاجزه عن ممارسة النفوذ والقيادة[٣٣] وفي هذا السياق جرت مفاوضات بين الرئيسين المصري والاثيوبي واهم ما انجز خلال المفاوضات حيث دعا الرئيس السيسي اثيوبيا للاستثمار في مصر ليصبح لديها منفذ بحري على البحر المتوسط للاتصال بالعالم الخارجي ، ودفعها لاقامة طريق بري وبحري يربط بين البلدين من شأنه ان يساعد على سهولة الاتصال بين البلدين ويعمل على تمتين وتقوية العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري بينهما ويعمل بالتالي على تنقية الأجواء وتعزيز العلاقات الودية بين البلدين ويساعد بالتالي الان تتخذ اجراءات لتجاوز الحالة غير المريحة ، وشدد على اهميه التعاون بين البلدين واعلن في نهاية المفاوضات على ان الكل رابح بعد اتفاق مبادئ سد النهضة، وان الوثيقة متوازنة وتحقق مصالح الدول الثلاث سواء لتوليد الكهرباء اول ضمان التدفقات المائية ، وحقوق الاجيال القادمة لمصر في مياه النيل، ورغم الدور الكبير في المفاوضات ، الى انه لا يمكن اغفالان كان هناك تعنت واضح من الجانب الاثيوبي ورفض لكافة المقترحات المصرية المبرمة بشكل مبالغ فيه، ورغم تأكيد اديس ابابا بأنها لن تقلل من حصة مصر متر م٣ واحد تحصل علية الان ولكن الشواهد اثبتت عكس ذلك ومنها:-

١- رفض اثيوبيا القاطع للإقرار بحصة مصر التاريخية التي تحصل عليها وفقا للاتفاقيات الدولية بحجة ان هذه الاتفاقيات عقدت اثناء الحقبة الاستعمارية ومن ثم فهي غير ملزمه بها

٢- تعديل مواقع وابعاد السدود والبحيرات التي تقع امامها اكثر من مره بزيادة ارتفاع السد وزيادة مسطح البحيرات دون الحصول على زيادة مقابلة لتوليد الطاقة الكهربائية، مما يكشف عن الرغبة في تحويل السدود من الطاقة الكهربائية فقط الى الطاقة الكهربائية والزراعية معا

٣- الاصرار على تنفيذ سدود شاهقة الارتفاع متسعة الابعاد عالية التكاليف على الرغم من ان الاصوات داخل وخارج البلاد تصر على ان السدود الصغيرة تكون انفع واجدى من السدود الكبيرة

٤- المضي قدما في تنفيذ سد النهضة رغم تشكيل لجنة على مستوى عالي من الخبراء الوطنين والدوليين وعدم الانتظار لحين الحصول على النتائج النهائية لتقرير اللجنة

٥- اسناد تنفيذ هذه السدود الضخمة الى شركات مغمورة ليست لها الخبرة الكافية مع الاخذ في الحسبان الخسائر الهائلة التي يمكن ان يتسبب فيها السد في حال انهياره في كل من السودان ومصر[٣٤].

واخيرا فان اتفاق اعلان المبادئ الذي عقد في الخرطوم في ٢٣اذارعام ٢٠١٥ بين مصر والسودان واثيوبيا ويمكن القول ان الاعلان لم يأتي بجديد في اطار القواعد القانونية الدولية المتعارف عليها ، بل اكد على وجود نوع من التعاون بين الدول الثلاث على اساس المساواة في السيادة ، والمنفعة المشتركة، وحسن النوايا وتقديم كافة البيانات التي تحتاجها الدول الثلاث ، ولكن الجديد الذي اتت به هذه القوانين والقواعد التي سيتم من خلالها تشييد السد وتشغيله حيث سيعطي اثيوبيا الاولوية لدول المصب لشراء الطاقة الكهربائية المولدة من السد، وايضا التعاون في ملء وأداراه السد من حيث تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية والاتفاق على الخطوات الإرشادية وقواعد تشغيل السد السنوية واشعار دولتي المصب بحدوث اي اخطار او حالات طارئه وان يتم تنفيذ هذه العملية في اطار ١٥ شهرا منذ بدء الدراستين الموصي بهم من قبل لجنة الخبراء الدوليين[٣٥].

رابعا: الحلول المقترحة لحل ازمة النزاع الاثيوبي– المصري السوداني بشأن مشكلة سد النهضة

هناك عدة مقترحات وحلول لمحاولة تجنب اخطار سد النهضة وتراوحت بين الشد لدرجة المطالبة بالتوقف عن بناء السد بالطرق السياسية والدبلوماسية والقانونية والبعض الاخر يتعامل مع ازمة سد النهضة على انها واقع حال ومحاولات تقليل الأضرار قدر الامكان لان السد اصبح قائم على ارض الواقع ويجب بحث التعامل معه على هذا الاساس ، ومن الخيارات التي تم التلويح بها :-

١- الخيار السياسي ، ويتضمن الضغط عل الدول المانحة لتمويل السد ولا سيما الصين وايطاليا واسرائيل، حيث ان الصين تمتلك علاقات تجاريه مع مصر تقدر بحوالي ٧مليار دولار سنويا واستثمار بقيمة ٥٠٠مليون دولار علاوة على وجود نحو الف (١٠٠٠) شركة صينية تعمل داخل مصر، وان ايطاليا لها علاقات تجارية مع مصر تقدر بنحو٥,٧ مليار دولار سنويا وان الضغط على هاتين الدولتين يتم من خلال المزيد من التسهيلات والمزايا لحملها على توقيف تمويل السد الاثيوبي ، اي اتباع سياسة الترغيب افضل في التعامل معهما في هذا المضمار، اما بالنسبة لإسرائيل فيمكن الضغط عليها بأكثر من ورقة كالمصالحة الفلسطينية ومراجعة اسعار

تصدير الغاز الطبيعي حيث تحصل على الغاز المصري بأرخص من الاسعار الدولية الحالية وفقا لاتفاقية ابرمت مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك علاوة على التلويح بإمكان مراجعة معاهدة السلام وفق لما هو منصوص عليها بها[٣٦].

٢- العمل على تشكيل لوبي مصري اقليمي وتحرك دبلوماسي عاجل للضغط على اثيوبيا بشان سد النهضة وحملها على التعاون مع مصر، وفي اعقاب تفجر الازمة مع اثيوبيا حدث تقارب بين مصر وارتيريا العدو الاول واللدود لأثيوبيا وقام اساسي فورقي رئيس ارتيريا بزياره الى مصر وفي ظل هذا التوتر تلا ذلك استقبال القاهرة رئيس جنوب السودان سلفاكير الذي دخلت دولته الوليدة التي مزقتها الحرب ، الاهلية على خط المواجه في عملية تقسيم مياه النيل لكون جنوب السودان كانت جزأ من السودان الواحد وتريد ضمان حصتها من مياه النهر الذي يعتبر تاريخيا جزأ من نصيب السودان قبل الانفصال، كما قام السيسي بزيارة اوغندا والتقى الرئيس الاوغندي يوري موسوفي وهو ما تمخض عنه تشكيل محور اقليمي يضم مصر وارتيريا وجنوب السودان واوغندا من بين دول مجموعة حوض النيل التي توجد فيها خلافات عميقة بشأن تقسيم حصص ماء النهر اذ ينبع النيل الازرق من بحيرة تانا في اثيوبيا، فيما ينبع النيل الابيض من بحيرة فكتوريا في اوغندة. كما ينظر الاثيوبيين بحذر شديد لتطور العلاقات بين مصر ودولة جنوب السودان التي تعتبر حدودها المتاخمة للحدود الاثيوبية نقطة ضعف هشه يمكن عبورها اذا تطورت الامور ووصلت الى حد المواجه العسكرية، كما تشكل الحدود السودانية التي لا تبعد سوى ٢٥ كيلو متر عن سد النهضة هاجسا كبير الأثيوبيا لوجود معسكرات تابعة للحركة الشعبية كانت قد انشأت قبل انفصال جنوب السودان عن شمالة وتقع الان تحت سيطرة حكومة الخرطوم، وتخشى اثيوبيا ان تنفذ هجمات على السد ولا تبدو اسرائيل بعيدة عن خارطة الصراع ، وذكر رئيس الوزراء الاسرائيلي ان بلاده تقوم بوساطة بين مصر واثيوبيا لتهدئة مخاوف الطرفين وتقريب وجهات النظر بينهما معتبرا ان هذا الجهد يصب في خانة مواجهة الارهاب[٣٧]

٣- اما اللجوء الى العمل العسكري فهو لا يعدو اداة اساسية في ادارة سياسة مصر المائية انما يتم التلويح به عند حالات الضرورة القصوى ولا سيما عندما تصاعدت حدة الخلافات بين مصر واثيوبيا في سبعينات القرن العشرين بسبب قيام نظام منجستو هيلا مريام باستجلاب الخبراء من الاتحاد السوفيتي السابق لدراسة امكان بناء السدود على منابع النيل وقد اعلنت مصر على لسان الرئيس الراحل انور السادات ، انها ستدخل الحرب وتهدم اي سد تصممه اثيوبيا على منابع النيل ومن هنا يتعين ان يكون العمل العسكري خيارا اخيرا ، اذا ما وصلت حالة التهديد لمصالح دولتي المصب الى المستوى المصيري، الا انه يصعب من الناحية الاخرى القيام بأي عمل عسكري تجاه سد النهضة سيكون من شانه عواقب وخيمه بالنسبة للدول الثلاث ومن الناحية الفعلية اختارت مصر الخيار التفاوضي والعلاقات التعاونية من خلال اللقاء بين الرئيسين السيسي وهيلي مريام وتوقيع اتفاقية اعلان المبادئ التي سبق ذكرها[٣٨] وتهدف هذه الحلول الى تحقيق بعض الفوائد الى الحكومة

المصرية ومنها ان يكون الحد الادنى للمطالب المصرية بان لأتزيد سعة السد التخزينية عن ١٤ مليار متر مكعب من المياه، وهذه السعة ستنتج ٦٠% من الكهرباء المقترحة على سد النهضة وبكفائه تزيد عن ضعف كفائه سد النهضة الضخم وبتكلفه اقل بكثير من تشييد سد النهضة وبأثار سلبيه اقل يمكن التعامل معها كما ان الكهرباء المنتجة ستكفي احتياجات اثيوبيا من الكهرباء من السد وكذلك يفيض جزأ منها للتصدير، ناهيك عن ان السد في التصميم المقترح (١٤) مليار متر مكعب من المياه يحقق معظم فوائد السودان المتوقعة من السد وبالتالي يوحد وجهتي نظر مصر والسودان ، كما تتعهد اثيوبيا رسميا من اجراء الأخطار المسبق وإجراءاته التنفيذية على ضوء ما جاء في الاتفاقيات الإطارية المعقودة بين لدول الثلاث بشأن توزيع مياه النهر ، وأن تتم المراجعة الدقيقة لكل تصميمات السد بعد الانتهاء من تعديلات أبعاده الفنية للتأكد من سلامته الإنشائية[٣٩].

المصادر والهوامش

١- اميره محمد عبدالحليم ، المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨١، تموز ٢٠١٠ص٨ .

٢- يارلوياكوبارسانو، اثيوبيا ومصر والسودان، اتفاق حول سد النهضة ، يؤرخ لوحدة جديده بين دول الحوض ، مجلة افاق المستقبل العدد٢٧، تموز، آب، ايلول،٢٠١٥ص.٢٤ .

٣- د.عباس محمد شراقي ،المشروعات المائية في اثيوبيا واثارها على مستقبل مياه النيل بحث مقدم الى مؤتمر افاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل ، الفرص والتحديات ،معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة تموز ٢٠١٠ ص-ص ١٥١-١٩٢ .

٤- محمد عبدالهادي علام ، الرئيس امام البرلمان الاثيوبي لا يمكن لشعب تحقيق سعادته على حساب الاخر، الاهرام ٢٦، اذار ٢٠١٥ص٢٦,٥

٥- د. سلمان محمد احمد سلمان ، اضواء على اتفاق اعلان المبادئ حول سد النهضة الاثيوبي صحيفة الراكوبة، الخرطوم ،٢٤ أذار، ص٣ .

٦- خالد وربي ، اللجنة الثلاثية لتقيم سد النهضة، قدمت تقريها الى الحكومة ،موقع مصرس ١ حزيران ، http"www.masrees.com/dostor/١٣٣٢٩٨٢٠١٣/

٧- اماني الطويل ، سد النهضة الاثيوبي الكبير ،الواقع والافاق مجلة افاق المستقبل تموز، آب، ايلول القاهرة ٢٠١٥ ص٢٣ .

٨- د. عباس محمد شراقي ، سد النهضة الالفية الاثيوبي الكبير ، وتأثيره على مصر، بحث مقدم الى معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ٢٠١١، ص٣ .

٩- محمد رياض ، منظور مغاير، الجوانب الفنية في ازمة سد النهضة مجلة السياسة الدولية المجلد ، ٤٩ العدد ، ١٩٥ كانون الثاني ٢٠١٤ص ،ص١٥٤-١٥٥.

١٠- د. عباس محمد شراقي ، بين الجيولوجيا والسياسة ، رؤية فنية لسد الالفية الاثيوبي، مجلة الساسة الدولية المجلد ٤٩، العدد١٨٥، تموز ٢٠١١ص ، ص١٤٦-١٤٨.

١١-محمد ابو عمره ، ومحمد الابنودي زار موسى اثيوبيا ، فتحول مجرى النيل الازرق، صحيفة الوطن ٢٩ تموز ٢٠١٣ http:www.watan news.com/news/details/١٩٠٣٧١

١٢-د.عباس محمد شراقي ، سد النهضة الالفية الكبير وتأثيره على مصر ، بحث مقدم الى اعمال مؤتمر ثورة ١٥ كانون الثاني ٢٠١١، ومستقبل علاقة مصر بدول حوض النيل ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة ،٣٠-٣١ مايس،٢٠١١ص٧

١٣-د. عباس محمد شراقي نفس المصدر ص٧.

١٤-د. عباس محمد شراقي ، جيولوجية سد النهضة الاثيوبي واثرها على امان السد بحث مقدم الى مؤتمر قضية مياه النيل، كلية الآداب جامعة القاهرة١٥اذار ٢٠١٤ ص١١.

١٥-دكتور عباس محمد شراقي ، نفس المصدر ص١٢

١٦-اتفاق عنتيبه يثير قلقا شديدا ، والخرطوم اعتبرته شكليا ، صحيفة الشرق القاهرة ٢ اذار ٢٠١١-

world Bank,٢٠٠٦.implementation completion report(٣٥٥٧٣)for energy //project

١٧- meles launches Millennium Dam construction on Nile river.newsBusiness Ethiopia ٢april٢٠١١

١٨-عباس محمد شراقي ، تحديات تحقيق الامن المائي العربي ، دراسة حالة حوض النيل معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ٢٠١١ص١

١٩- محمد خليل محمود ، آزمة المياه بالشرق الاوسطوالامن القومي العربي-المصري ، المكتبة الأكاديمية ط١، القاهرة ١٩٩٠ ص١١

٢٠-محمد شوقي،الانتفاع غير العادل مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، مجلة الساسة الدولية ، المجلد٤٨ العدد١٣ كانون الثاني ٢٠١٣ ص١٩١

٢١-ايمن السيد عبد الوهاب واخرون ، ندوة الامن المائي في حوض النيل اشكالية التنمية والاستقرار ، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ٢٠١٢ ص١٣٦

٢٢-عباس محمد شراقي ، تحديات تحقيق الامن المائي العربي -المصري مصدر سابق ص ، ص٤-٥

٢٣-ايمن السد عبد الوهاب، واخرون ، ندوة الامن المائي في حوض النيل مصدر سابق ص١٣٧.

٢٤- سمير عبد الملاك منصور ، اتفاقيات حوض النيل في ضوء احكام القانون الدولي ، مجلة افاقافريقية، المجلد١١ العدد ٣٩ ،٢٠١٣ص٩

٢٥- خالد وربي ، اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة ، قدمت تقريرها للحكومة موقع مصر ، تموز ٢٠١٣ /١٣٣٢٩٨ http"www.masrees.com/dostor/vostor

٢٦- خالد وربي ، نفس المصدر.

٢٧-اشرف فرج ، الهدف من سد النهضة كسر الارادة السياسية لمصر موقع مصر ٥ كانون الثاني http"www.masrees.com/dostor/vostor/٧٩١٢٦٠٢٠١٤

٢٨-توفيق المديني ، تاريخ الصراعات في السودان والصومال ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠١٢ص١٣٢

٢٩-لمياء راضي ، سد النهضة ،حرب النيل بين مصر واثيوبيا سكاي نيوز عربية ٢٨مايس ٢٠١٣ http"www.sky news Arabia.com.

٣٠-عباس محمد شراقي، تحديات الامن العربي – المصري مصدر سابق ص ، ص١-٢

٣١- ايمن السيد عبد الوهاب ، واخرون، ندوة الامن المائي في حوض النيل و مصدر سابق ، ص١٣٧

٣٢- محمد ابو عمره ، ومحمد الابنودي، مصدر سابق ص١٣

٣٣-زكريا عثمان، الاضراروالبدائلالاهراماليومي١٥حزيران ، http"www.ahram.org.eg/artiseles.asbx٢١٢٦٩٨ serial.١٣١٩٠٢٣٨eid٢٠١٥

٣٤-ابراهيم محمد العناني ، تسوية نزاعات استخدامات الانهار الدولية(استخدامات نهر النيل نموذجا) مجلة افاق افريقية مجلد ١١ العدد٣٩ ، ٢٠١٣ ص٤١

٣٥- محمد منير احمد ، سد النهضة قصة الحلم الاثيوبي والكابوس المصري صحيفة العرب الجديد شباط ٢٠١٧ ص ، ص، ص٣-٤-٥

٣٦-عمر ابو الفضل، حزمة شاملة خيارات مصر امام الشعب الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٨ العدد١٩١ تموز ٢٠١٣ ص١١٤

ايمن السيد عبدالوهاب ، شراكات لا حروب نحو اقتراب جديد لإدارة الامن الماء المصري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٧، تموز ٢٠١٤، ص ٩٣

Abstract

The Great Nahdha dam which built on the Blue Nile, is one of the main supporters of the Nile in the BeniShankul–Gumuz area, ٢٠ km from the Sudanese border. The dam costs from ٤,٨ to ٨ billion US dollars financed by the sale of government bonds to the Ethiopian people.The dam will generate (٦٠٠٠) megawatts, and when be completed, the project will become the largest electric dam in the African continent and the tenth largest in the world's largest power generation dam.

The dam will have destructive effects on Egypt, causing a deficit in Egypt water share which is about ٥٥,٥ billion cubic meters of water by ٩ billion cubic meters. The deficit will increase to ١٦ billion cubic meters of water with climate changes. Egypt and Sudan assert that they have historic rights in the waters of the Nile, guaranteed by the conventions of ١٩٢٩ and ١٩٥٩, which grant them veto power to establish any projects that may affect their water share. However, the Nile Basin countries say that these two conventions are inherited from the colonial era and have not been recognized, In ٢٠١١, these countries signed a new agreement aimed at reallocating the Nile water revenues between the Nile Basin countries and not recognizing the previous water agreements, and the right to set up water projects in the source countries without referring to the downstream countries Egypt and Sudan. As a result, Egypt appears to be in a state of political and media alert to face this problem. Where the opinions began to be distributed on several options, including military intervention and pressure on granter and funded countries to the dam, especially China and Italy. However, there are those who prefer to use the negotiations and use all the pressure papers on Ethiopia to retreat from this step or to ensure that it does not have negative effects on Egypt's strategic water interests, especially since there are some pending issues and

the most important one is how to fill the dam (٧٤ billion m٣ of water) and the period in which the dam will be filled, how it will be operated and the safety of the dam design. This will lead to full control of Egypt's water quota and the cancelation or at least the decreasing the role of the High Dam in securing Egypt's future water. It will also be in a critical situation when the Nahdha dam of the Ethiopian be built and thus lead to a shortage of capacity of the Egyptian dam of ٢٥-٤٠٪ of electricity and produces darkness in the governorates of Upper Egypt